**النفايات الحضرية واِنعكاساتها على الصحة العمومية في المدن الجزائرية**

– مقاربة سوسيولوجية –

الدكتور: عمار مبروكي

**جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 الجزائر**

الملخص:

 تهدف الورقة البحثية الى التطرق الى ظاهرة النفايات الحضرية وانعكاساتها على الصحة ألعمومية ،فظهرت أمراض تم القضاء عليها من قبل كمرض السل ، الكوليرا والحمى التيفية وغيرها من الأمراض المتعلقة بانتشار الأوساخ والقمامة ، وهي دراسة نظرية وصفية للمدن الجزائرية نعتمد من خلالها الى التطرق الى النظم الثقافية والاجتماعية للأفراد داخل محيطهم العمراني وكيفية التصرف مع المجال ، وقد أتركزت الدراسة على التراث السوسيولوجي لمدرسة شيقاقو و نظريات علم الاجتماع البيئي لتفسير الظاهرة وإعطائها البعد السوسيولوجي، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

* انتشار السلوكيات الريفية في الوسط الحضري جراء الهجرة الداخلية.
* هشاشة البنية التحتية لمعظم المدن جراء سوء التخطيط مما جعلها عرضة للفيضانات الموسمية
* غياب دور المجتمع المدني في التوعية والتحسس.
* تراجع دور الوقاية الصحية في مكافحة الأمراض المعدية

**Abstract**:

 This research aims to treat the urban waste phenomenon and its impact on public health, which characterizes most algerian cities, affecting the health of individuals and the ecological and urban aspect. Causing diseases that have been eradicated in the past such as tuberculosis, cholera, typhoid fever these diseases that are due to garbage and urban waste related,     it is a descriptive theoretical study of algerian cities through which we approach the cultural and social systems of individuals in their urban environment.

The study yielded a number of results, the most important of which ARE - prevalence of rural behavior in urban areas due to internal migration.

- the environmental problem in algerian cities is determined by the prevalence of household waste

- poor urban planning is the main cause of seasonal flooding.

**أولاً- الإشكالية:**

 تعتبر المدن مجال خصب للدراسة العلمية، فهي تمثل المجال الحضري بأبعاده الفيزيقية والثقافية والنواة الأولى لتشكيل الدول وتطورها، وقد تحولت وظائفها وفقا للظروف التي مرت بها بدءاً بالثورة الصناعية التي يعتبرها الباحثين نقطة تحول في حياة البشرية بفضل ما تركته من أثار التغير سواءاً في شقها الإيجابي باعتبارها مجال للإبداع والتطور الفكري وتحسين النمط المعيشي والارتقاء بالفرد بفضل توفرها على وسائل الراحة والاستمتاع بمباهج الحياة غير أنها في الوقت ذاته يمكن أن تخلف أثار سلبية جراء التغير الذي أحدثته في البنى الاجتماعية وظهور مشكلات اجتماعية لم تكن معهودة من قبل كاستفحال الجريمة والتفكك الاجتماعي والانحراف والتلوث البيئي واِنتشار القمامة والإخلال بالنظم البيئية جراء السلوكات المنافية للبيئة والمحيط وتستفحل هاته الظواهر وتظهر بحدة في الدول النامية باعتبارها دول تعرف نمو حضري غير منظم و دول مستهلكة وبالمقابل سوء التدبير حتى أصبحت معظمها تعيش في أزمة بيئية حقيقية كانت أثارها واضحة على الصحة العمومية وعلى الجانب الإيكولوجي الحيوي.

 لقد أضحت مشكلة البيئة اليوم من المشكلات التي تضعها الدول في أولوياتها لارتباطها بالصحة العمومية وبحقوق الفرد في العيش ألكريم والجزائر من بين الدول التي حاولت أن تضع المشكلة البيئية من أولوياتها فأصدرت قوانين وتشريعات خاصة بحماية البيئة كقانون **03/10** الصادر في **19 جون 2004** المتعلق بحماية البيئة والقانون التوجيهي للمدينة وأصدرت ترسانة من القوانين قصد التخفيف من الضرر البيئي إلا أنها أخفقت في ذلك لأن المشكلة البيئية مرتبطة أساساً بسلوكات الأفراد والفاعلين، وإن الاخلال بالنظم البيئية يؤثر مباشرة على صحة الفرد والمجتمع وما عودة الأمراض التي لها علاقة بغياب النظافة وبانتشار الأوساخ والقمامة خير دليل على ذلك لقد أصبحت المدينة اليوم لا تعاني فقط من أزمة السكن الخانقة بل أيضا بظروف المعيشة المتدهورة الناجمة عن التلوث البيئي، تدهور المحيط الخارجي اِنتشار الأمراض المستعصية كمرض السل، والكوليرا والحمى التيفية وغيرها من الأمراض التي يتسبب فيها الفرد بالدرجة الأولى فهو الفاعل والمتضرر في نفس الوقت جراء أنانيته وجشعه وغياب الوعي.

 إن الفرد هو أحد عناصر هذه البيئة وأن أي حل للمشكلة البيئية يستوجب النظر في النظم الثقافية والاجتماعية للفرد وفي المكون الكلي له باعتباره عنصر من عناصر البيئة لأن المشكل يتجاوز المكون الكمي المؤسساتي إلى الاستثمار في المورد البشري للحفاظ على صحته ورفاهيته ومن هنا يطرح تساؤل نفسه بإلحاح مفاده**:- فيما تكمن تأثيرات البيئة الحضرية على الصحة العمومية في المدن الجزائرية؟ وما هي سبل المحافظة عليها؟**

 للإجابة على هذا التساؤل ارتأينا أن نقسم المداخلة إلى عدة مباحث رئيسية وأخرى فرعية أهمها:- مقدمة، إشكالية البحث، مفاهيم الدراسة، التراث السوسيولوجي، وضعية البيئة في الجزائر، علاقة البيئة بالصحة العمومية وأخيراً دور المجتمع المدني في حماية البيئة الحضرية للحفاظ على الصحة العمومية

**ثانياً- أهمية البحث وأهداف الدراسة**

تكمن أهمية البحث في:

- إن مشكلة تلوث البيئة الحضرية من المشكلات الاجتماعية التي كانت أثارها واضحة على الصحة العمومية.

- معرفة مصدر النفايات في المدن الجزائرية.

- العمل على إيجاد حلول والتقليل من مظاهر القمامة والأوساخ في المدن الجزائرية.

- الكشف عن علاقة الأوساخ والقمامة بالصحة العامة.

أما **أهداف** الدراسة فتكمن في:

- لقت اِنتباه المسؤولين والفاعلين حول خطورة الوضعية البيئية الحفرية.

- محاولة التعرف على أثار التلوث على الفرد وعلى البيئة.

- العمل على إيجاد نظام فعال لعملية التخلص من النفايات الحضرية.

- الوقوف على سبل الحماية والحفاظ على الصحة العمومية في حين أن أسباب اختيار المحور هو: اِنتشار الأمراض البيئة في الآونة الأخيرة وإلى لها علاقة مباشرة بالتلوث البيئي بالإضافة إلى الوضعية المزرية التي تعرفها المدن الجزائرية جراء اِنتشار الأوساخ وأكوام القمامة.

إن حماية البيئة الحضرية تدخل ضمن الادارة الحضرية وهي مسؤولية أدارية و اِجتماعية.

**ثالثاً - مفاهيم الدراسة**

 يشكل الجهاز المفاهيمي الخلفية المعرفية التي يستعين بها الباحث لتوضيح المعنى ورفع كل لبس أو غموض ومفاهيم دراستنا الراهنة، تتمثل في التلوث ،البيئة الحضرية، الصحة العمومية، المدنية.

**\* مفهوم التلوث**:

**- التعريف اللغوي:** التلوث لغة هو الخلط، فيراد منه خلط الشيء خارج عنه، أو اِختلاط أي شيء غريب عن مكونات المادة بالمادة نفسها، فيقال لُوِث الماء بالطين يعني كدره، وتلوث الماء أو الهواء ونحوه يعني خالطته مواد غريبة.

- كما أن كلمة التلوث هي اِسم فعل (لوث، يلوث) ومنه يقال لوث الشيء تلوثيا، ومنه: أيضا يقال للرجل الضعيف العقل (ألوث) أو فيه (لوثة) بالفتح أي فيه حماقة أو تلوث بالرجل أي الشيء إليه رجاء منفعة، وتلوث تلوثاً (لوث) لوث الثبات أو إلي بالشيء أي تلطخت به.[[1]](#endnote-1)

 وعليه نجد أن التلوث يراد تغير خواص الشيء وفساده أو هو تغير الحياة الطبيعية التي أوجدها الله تعالى للأشياء وذلك بخلطها بعناصر أو أشياء غريبة عنها.[[2]](#endnote-2)

**\* مفهوم البيئة الحضرية**: يصعب إيجاد تعريف شامل ومتفق عليه لأنها مرتبطة اِرتباط وثيق بالمدينة والتنمية أن هذين المصطلحين يخضعان للتخصص، وعلى أي حال فإن البعض يعرفها على أنها نتاج معقد يعبر عن نظرة شمولية للمكونات المختلفة للمحيط الذي يعيش فيه الإنسان.[[3]](#endnote-3)

 وتعرف البيئة الحضرية عند لويس وارث (L.werth) بأنها المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهات الأرض، ومنها أيضا يطبق القانون الذي يطبق على جميع الناس.[[4]](#endnote-4)

**-** وعلى هذا الأساس نصل إلى **التعريف الإجرائي**: وهو أنها عبارة عن تجمعات سكانية في حيز جغرافي يتصفون يعدم التجانس ويتأثرون بالحياة الحضرية السلوكية والفيزيقية.

\* **الصحة العامة** :

 عرفها **وينسلو** (WINSLOW) على أنها علم وفن الوقاية من المرض وإطالة العمر وترقية الصحة والكفاية وذلك بمجهوداتمنظمة المجتمع من أجل صحة البيئة ومكافحة الأمراض المعدية وتعليم الفرد الصحة الشخصية وتنظيم خدمات الطلب والتمريض للعمل على التشخيص المبكر والعلاج الوقائي للأمراض وتطوير الحياة الاجتماعية والمعيشية ليتمكن كل مواطن من الحصول على حقه المشروع في الصحة الحياة.

- وعرفت منظمة الصحة العالمية **الصحة العامة** على أنها: علم وفن الوقاية من الأمراض وإطالة العمر، وتعزيز الصحة من خلال الجهود المجتمعية للمجتمع، وتهدف الأنشطة التي تسعى لتعزيز قدرات وخدمات الصحة العامة التي توفير الظروف التي تمكن الأشخاص من الحفاظ على صحتهم، أو منع تدهورها وترتكز الصحة العامة على طريقة التخلص من أمراض معينة إلى جانب الاهتمام بكافة جوانب الصحة والرفاهية، كما تشمل خدمات الصحة والرفاهية، كما تشمل خدمات الصحة العامة توفير الخدمات الشخصية للأفراد مثل اللقاحات أو المشورة السلوكية أو المشورة الصحية.[[5]](#endnote-5)

**\* تعريف المدينة:**

 تتعدد تعاريف المدينة بتعدد التخصصات ووجهات النظر وتعدد البلدان، فما ينطبق على مدينة لا ينطبق على مدينة أخرى غير أننا سنركز على:

- **لوكوريزيه** الذي عرفها على أنها :"الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد والفن والعمارة والصلات والعواطف والحكومة والسياسة والثقافة والذوق وهي أصدق تعبيراً لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم ، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف ".[[6]](#endnote-6)

- أما **عاطف غيث** فيعرف المدينة على أنها:"المكان الذي يحمل أغلب السكان في مهن غير زراعية، وما يجعل المدينة شيئا محدداً هو التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة، فهي وحدة كلية.[[7]](#endnote-7)

**رابعا - التراث السوسيولوجي للتلوث البيئي الحضري**

 إن النظريات المفسرة للبيئة الحضرية تختلف باختلاف مداخلها ،ونظرا لارتباط موضوع الدراسة بالنظريات الايكولوجية بشقيها الكلاسيكي والمحدث وباعتبار موضوع الدراسة يتقاطع مع النظريات السالفة الذكر سنقتصر على نضريه دنكانوشنور والمركب الايكولوجي نظريات علم الاجتماع البيئي باعتبارها مرتبطة ارتباط مباشر بالموضوع.

1. **دنكان وشنور والمركب الايكولوجي:**

 تعتمد هذه النظرية على تحليل التنظيم الاجتماعي كفكرة محورية واعتبار هذا التحليل محور اهتمام الدراسة الايكولوجية وبالتالي فان المدخل الايكولوجي في تأكيده واهتمامه بالتحليل على مستوى التنظيم يقدم الكثير نحو فهم الحقيقة الاجتماعية.[[8]](#endnote-8)

 لقد طور **دنكان وشنور** (DUNCAN AND SCHNORE) إطارا نظريا لدراسة التنظيم يتضمن أربعة متغيرات أساسية وهي البيئة التكنولوجيا السكان والتنظيم وترتبط فيما بينها على نحو وظيفي متبادل لتكون ما يسمى بالمركب الايكولوجي وقد يمتد نطاق هذا المركب في نظرهما يستوعب ما هو اكبر من المجال الحضري رغم انه وجه في الأساس لدراسة الحضرية والنمو الحضري.[[9]](#endnote-9)

ولتوضيح العلاقة بين هذه المتغيرات الأربعة المشكلة للمركب الايكولوجي أعطى **دنكان** (**DUNCAN**) مثالا عن التلوث الجو **(بالظبخن)** (**SMOG**) (الضباب الداخلي) باعتباره مشكلة بيئية تعاني منها كبريات المدن الأمريكية وفي تحليله لهذا المثال انطلق من فكرة أساسية مفادها أن التغير في واحد من هذه التغيرات يؤدي إلى تغيرات تمس بقية المتغيرات الأخرى.

 أن هدا الطرح الذي قدمه **دنكانوشنور** (DUNCAN AND SCHNORE) مرتبط ارتباطا وثيقا بمتغيرات الدراسة الراهنة لان تلوث البيئة الحضرية يزداد طرديا مع زيادة عدد السكان وبالتالي يؤثر في البيئة والإنسان على السواء.

**II- الحضرية كأسلوب للحياة "لويس وارث":**

 نشر "**وارث**" أول مقال له عام 1938 بعنوان "الحضرية كأسلوب الحياة"، وأكد أن المدينة عبارة عن موقع دائم يتميز بكبر الحجم والكثافة وبدرجة ملحوظة من اللاّتجانس بين سكانه، وهذه الخصائص ترتبط بطبيعة الحياة في المدينة وشخصية ساكنيها.[[10]](#endnote-10)

**- الحجم:** درس الحجم في شكل معدلات، وأي تغير في إحداهما يؤدي إلى التغير في الطرف الآخر على النحو التالي:

- كلما زاد الحجم ← التنوع الفردي ← التمايز الاجتماعي ← إضعاف علاقات القرابة ← إحلال الرسمي محل الضبط الغير رسمي.

- كلما زاد الحجم ← ضعف العلاقات الاجتماعية ← زادت السطحية في التعامل ← النفعية ← الصراع.

- كلما زاد الحجم ← الانحراف الاجتماعي ← زادت الاعتداءات ← انهيار القانون.

**- الكثافة:**

- كلما زادت الكثافة ← التقارب الفيزيقي بين الأفراد مقابل التباعد الاجتماعي.

- كلما زادت الكثافة ← الاختلافات الاقتصادية ← ظهور أنماط مختلفة من الأنشطة الحضرية غير الرسمية.

- كلما زادت الكثافة ← ظهور الأمراض الاجتماعية ← سيادة الضوابط الرسمية.

**- اللاّتجانس:**

- كلما زاد اللاتجانس← الاختلافات بين الناس ← الحراك الجغرافي.

- كلما زاد اللاتجانس← المرونة الطبقية ← سير المجتمع نحو التحضر.

- كلما زاد اللاتجانس← الضبط الرسمي ← سيادة المصلحة الذاتية.

- كلما زاد اللاتجانس← التنافس ← التجديد ← التقدم.

**النظريات المفسرة لتلوث البيئة الحضرية:**

 إن تقاطع العلوم حول ظاهرة التلوث البيئي رأينا أنه من الضروري تناول النظريات المفسرة لظاهرة التلوث البيئي في الوسط الحضري وقد اعتمدنا على الاتجاهات النظرية - **لعلم الاجتماع البيئي**- والتي تأثرت بشكل واضح بعلم الايكولوجيا البشرية وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي :

1- **الاتجاه المحافظ:** وهو امتداد لفكر **"إميل دوركايم"** وينطلق من اعتبار القيم وتغيرها العامل الأساسي في توجيه المجتمعات نحو الانحدار البيئي، وينقسم هذا الاتجاه إلى فئتين:

**الفئة الأولى :** ترى أن ظهور المشاكل البيئية في المجتمعات الغربية ارتبط بتغير نسق القيم الذي أدى ظهور القيم قيم الفردية والعالمية والانحدار في المجتمعات الصناعية، وقد جلب هذا التغير في النسق ألقيمي اختلافات في البناء الاجتماعي مثل الديمقراطية والمادية والرخاء، أصحاب هذا الاتجاه ينظرون إلى هذه القيم من خلال ما تحقق من نمو اقتصادي في الوقت الذي يغضون فيه الطرف عن نتائجها البيئية .

أما **الفئة الثانية :** فترى أن المجتمعات الصناعية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى التلوث البيئي وذالك بإلقائها الفضلات الصناعية التي تلوث الماء والهواء ، وبما أن تغير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد للعمل الذي تتصف به المجتمعات الصناعية فان هذه العناصر الثقافية لابد أن تعتبر السبب الرئيسي في انحدار البيئة الناتج عن الصناعة.[[11]](#endnote-11)

**2- الاتجاه الليبرالي :** وهو اتجاه مستمد من فكر **ماكس فيبر** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحكومة والنسق القانوني تهيمن عليها جماعات ليس لديها اهتمام بالبيئة وليس لهذه الجماعات من هم سوى زيادة أرباحها والمنافع التي تؤدي إلى اتساع مجلات قوتها ونفوذها وهو ما يمثل الشركات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات. كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المستفيدين من التدهور والاستنزاف البيئي يستخدمون **وسائل الإقناع الجمعي** كالإعلام وإعطاء صفة الشرعية لأهدافهم وأعمالهم كما يقومون بإقناع الناس بواسطة الإعلام بزيادة الاستهلاك، وبذالك فهم يستخدمون الرموز الثقافية في تطور المشكلات البيئية وتفاقمها.[[12]](#endnote-12)

3**- الاتجاه الراديكالي** : وهو اتجاه مستمد من فكر "**كارل ماركس "** تحليلا لأسباب استنزاف البيئة،ظهرت نتيجة اللاعقلانية المتوارثة في نماذج الإنتاج الرأسماليةوبما أن النظام الرأسمالي يركز على الملكية الفردية وليس المجتمعية فان الاستهلاك يوجه نحو العائلة النووية كامتلاك أكثر من سيارة وجهاز تلفاز**...** الخ للعائلة الواحدة، يفرض هذا النمط الاستهلاكي الخاص باستنزاف المصادر الطبيعية وعدم المحافظة على توفير مستوى معين من الموارد والاستهلاك وبالتالي المزيد من التدهور البيئي.

4- **النموذج البيئي الجديد:** قدم لقد كل من" **وليم كانون ورايليدنلوب"" W.R CATTON AND R.DUNLAP "** نموذجا جديدا لدراسة البيئة كقاعدة لعلم الاجتماع البيئي مقابل نموذج التميز الإنساني الذي ساد التفسيرات الاجتماعية السابقة ،وعليه يرى أن هناك أربعة سمات أساسية اشتمل عليها نموذج التميز الإنساني هي:[[13]](#endnote-13)

- يمتلك الإنسان تراثا ثقافيا فهو يختلف عن باقي الكائنات الأخرى.

- إن العوامل الثقافية والاجتماعية بما في ذالك التكنولوجيا هي العوامل الرئيسية التي تحدد نوع العلاقات الإنسانية.

- تعتبر كل من البيئة الاجتماعية والثقافية إطار العلاقات الإنسانية.

- الثقافة عبارة عن تراكمات فيها إن التقدم التكنولوجي والاجتماعي عمليتان مستمرتان،فانذالك يجعل كل المشكلات الاجتماعية قابلة للحل.

 من خلال قرآتنا للمداخل النظرية التي تناولت النمو الحضري وعلاقته بالبيئة الحضرية نستشف أن أغلب النظريات تتسم بالحداثة لأنها ظهرت في أوائل القرن الحالي، كما أنها تفسر واقع المدينة الغربية المعاصرة بخصوصيتها، لهذا يصعب تعميمها على كل المجتمعات، فهي تقتصر على المدينة الغربية دون سواها ألا أن النظريات الايكولوجية استطاعت أن تفسر العلاقة التفاعلية بين الإنسان والبيئة وأعتبر المدينة بمثابة كائن حي وعضوي له نشاطه وحركته تتم عبر تفاعل عناصره، ويتحكم في العلاقة بينهما مجموعة من العوامل يطلق عليها علماء المدن اسم العمليات الايكولوجية التي نستطيع تطبيقها على كل المجتمعات بما فيها الدول النامية.

**خامساً - علاقة تلوث البيئة الحضرية بالصحة العمومية:**

 تؤكد مصادر رسمية أن ربع الأمراض الشائعة في العالم اليوم إلى تدهورالأوضاع البيئية ومن الأسباب التي تساهم في اِنتشارها: تلوث الهواء والمياه وتسربات الصرف الصحي والتمدد المديني العشوائي، ولقد أكدت دراسة بريطانية أجريت سنة 2002 على أن زيادة نسبة 40% من العيوب الخلقية في الإنسان تنتشر بين السكان الذين يعيشون ضمن مسافة 03 كلم من موقع مطامر النفايات.[[14]](#endnote-14)

 في الماضي كانت الأمراض المعدنة تنتشر إلى مسافات بعيدة بفعل الحروب وسوء التغذية والمجاعة، والجهل أما الآن فإن تغير نمط الأمراض المعدية نتيجة الاخلال بالنظم البيئة، فضلا عن النمو الديمغرافي الذي يعبر عنه بالمشكلة السكانية الذي يعتبر من أهم المشكلات الرئيسية للبيئة فالتكدس السكاني في المدن الجزائرية التي وصلت إلى مرحلة التشبع الذي بشكل خطراً حقيقياً على البيئة إن زيادة عدد السكان تعني زيادة في الفضلات المنزلية وزيادة لمجاري الصحية.[[15]](#endnote-15)

 بالإضافة إلى التلوث بكل أنواعه السائل والصلب كما أن للهجرة الداخلية دور في زيادة المشكلات الحضرية فالتفاوت في توزيع السكان في الجزائر جراء التحضر عملت على تعميق الفوارق بين الأرياف والمدن، فالمدن الداخلية تعتبر أكثر المناطق الحضرية تلوثا، لأن النفايات الحضرية أصبحت في تزايد مستمر حيث تقدر الدوائر الرسمية إلى النفايات الحضرية المسيرة سنوياً في الجزائر حوالي 5،2 مليون طن، فالفرد الجزائري ينتج ما بين 1،0 كلغ إلى 1،2 كلغ في اليوم حسب إحصائيات سنة 2002.[[16]](#endnote-16)

 إن تراكم القمامة في زوايا الأحياء وفي أقبية العمارات واِنتشارها في مداخل المدن وعلى حافة الأودية قد يؤثر على نوعية المياه السطحية، ومع مرور الزمن فإن هذه القاذورات تتعفن وتتسرب إلى باطن الأرض متسببة بذلك في التلوث التدريجي للمياه الجوفية، كما أن التلوث البيولوجي والكيميائي للمياه السطحية والجوفية يتسبب في اِنتشار الأمراض المعدية والمتنقلة عن طريق المياه (الكوليرا، حمى التفويد، الالتهاب الكبدي الوبائي...إلخ) وقد شهدت بعض المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة عدة إصابات بالكوليرا وصلت إلى حد الوباء جراء تنقل العدوى بين الإنسان والمياه الملوثة التي تحتوي على الطور المعدي عند ري الأراضي الزراعية بالمياه القذرة.

 ولقد سجلت في الآونة الأخيرة حالات متزايدة في بعض المدن الشمالية بالجزائر وهذا بعد غياب هذا النوع من الأمراض لمدة تفوق 20 سنة حيث تم تسجيل أكثر من 150 إصابة بالمرض المعدي في أربعة ولايات قريبة من الجزائر العاصمة، هذا الداء المعدي الخطير أسبابها لرئيسية لإخلال بشروط السلامة الصحية في اِستهلاك المياه أو الطعام والخضراوات والفواكه مما خلق مخاوف لدى الرأي العام وفوضي في أوساط المواطن وسكان المدن المجاورة لمنطقة الوباء بل انتقلت "فوبيا" الكوليرا إلى دول الجوار حيث سارعت دول الجوار إلى رفع حالة التأهب لمواجهة أي اِحتمال لانتقال الداء إلى أراضيها.[[17]](#endnote-17)

 كما أن اِنبعاث الروائح الكريهة الناجمة عن النفايات فإنها تسبب أضرار حاسة الشم وتسيء الجوار، فلا تكاد مدينة من المدن الجزائرية تخلوا من هذا التلوث، بل معظمها يتصف بانتشار القمامات الفوضوية الذي يتسبب في تدهور المساحات الطبيعية والإطار المعيشي وفي تشويه المحيط الحضري ويساهم بشكل كبير في تكاثر واِنتشار الذباب والبعوض في فصل الصيف وتصبح عرضة للحيوانات الضالة التي تمثل وسيلة لنقل العدوى.

 وغالباً ما تحرق هذه القمامات سواء بفعل ارادي أو نتيجة لانبعاث غازات سامة وينتج عنها دخان يتسبب في تلوث الهواء الذي يؤثر بدوره على الإنسان والحيوان، فيتحول المكان إلى مصدر حقيقي للتلوث ويتسبب في مشاكل خطيرة على المحيط وعلى الصحة العامة.[[18]](#endnote-18)

 لأن التأثير السلبي للتلوث البيئي لا يقتصر على الإنسان بل يتعدى إلى الحيوانات والنبات فعند ري الخضراوات بالمياه الملوثة يؤدي إلى تلوثها مسببة بذلك الأمراض، كما أن رعي المواشي خاصة منها الحلوب في مزارع يتم ريها بمياه ملوثة يؤدي إلى تلوث الحيوان واِنتقال العدوى منه إلى الإنسان.[[19]](#endnote-19)

**سادسا : دور الجماعات المحلية في تسيير ومراقبة النفايات الحضرية**

تعد البلدية اللبنة الأساسية في التنظيم الاداري الجزائرئ لهذا فانها تتمتع بجملة من الوظائف والاختصاصات المختلفة على المستوى المحلي أبرزها تلك المتعلقة بميدان حماية البيئة ، وقد نظم قانون البلدية 08/09 وأعطى صلاحيات واسعة للبلدية لاسيما فيما يخص حماية البيئة والحفاظ على الصحة العمومية وترقيتها.[[20]](#endnote-20)

 وقد نظم قانون 19/01 المتضمن تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها ، حيث أعطى أهمية بالغة لمشكلة النفايات وذلك عن طريق انشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها من خلالا جرد كميات النفايات وخصائصها وتحديد مواقع المنشئات المتخصصة لمعالجة هذه النفايات المتواجدة على تراب ألبلدية،[[21]](#endnote-21) ونستطيع تلخيص دور البلدية في:

1- **تحسين جمع النفايات الحضرية ونقلها وإعادة تأهيلها والقضاء عليها:** وتتمثل في العمل على ازالة كل القمامات ألفوضوية ومنع عمليات التفريغ العشوائي للنفايات الحضرية على المستوى الحضري أو في مداخل المدن وفي حواف الأودية. على أن تكون عملية ازالة القمامات الفوضوية متبوعة بعمليات ردعية للمخالفين للقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

**2-**  **القمامة العموية:** العمل على منع اقامة القمامات الفوضوية بالقرب من التجمعات السكنية.

- اقامة التحريات اللازمة قصد تحديد الأماكن الخاصة القادرة على استيعاب القمامات العمومية المراقبة المستقبلية.

- تثمين مواقع القمامات المراقبة لجعلها مراكز لتثمين النفايات

- احترام شروط نقل النفايات لتجنب انبعاث الروائح

- القضاء على الفئران والجرذان والبعوض وذالك بالتنسيق مع الهيئات المعنية كالصحة والفلاحة والبيئة.....

**سابعا : دور المجتمع المدني في حماية البيئة الحضرية للحفاظ على الصحة العمومية**

 أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة ملحة وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة الحضرية، حيث فرض هذا الأخير نفسه كفاعل يتسم بالمسؤولية والتصدي لقضايا البيئية من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية كأداة للحفاظ على الصحة العمومية وهنا ينبغي الوقوف عند دافع المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة الحضرية من أجل تحقيق الهدف الأسمى وهو الحفاظ على الصحة العامة للفرد من خلال التطرق إليه كفاعل أساسي ومعالجة هامة لتوفير بيئة سليمة بوجه عام والحفاظ على الصحة العمومية بوجه خاص.

 يشكل المجتمع المدني رأس المال الاجتماعي للمجتمع، ويعد شريك أساسي للمساهمة في مجال التنمية، حيث أنها لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها، بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي، حيث اعتبر "**روبرت بنتام**" أن الحكومة الرشيدة تحقق بواسطة وجود قطاعي تطوعي صحي التي بواسطتها يتم تكوين رأس مال اجتماعي قائم على الثقة والتعاون.[[22]](#endnote-22)

 ظهر سؤال شغل العالم أجمع حول مدى قدرة الأرض على التحمل ومدى استمرار الإنسان في تجاهله لما يقوم به من تدمير ذاتي لنفسه وللأجيال القادمة، وكان الجوانب في التنمية المستدامة والتي ترادف مفهوم "**المحافظةعلى البيئة والآمن البشري**".

 إن بدراسة المجتمع المدني تدفع إلى مناقشة دوره وإمكانياته للتأثير والتفاعل والمساعدة في اقتراح الحلول الصائبة والخطط الناجحة للخروج من الأزمات والمشاكل، لقد أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة ملحة، وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية المستدامة، حيث فرض نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية والتصدي في النقابات البيئية العالمية،[[23]](#endnote-23) من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية محليا أو وطنيا أو عالميا، وذلك من خلال القيام بمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة منذ البداية، وذلك لا ينحصر دوره في الاستشارة فحسب، بل في صنع القرارات البيئي من خلال التمثيل داخل بغضب الهيئات العامة،[[24]](#endnote-24) من أجل العمل على تحسين مستوى حياة السكان داخل المدنية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وحضريا أي تحقيق جودة الحياة داخل المدينة.

**1- في مجال التربية والتوعية:**

وتتجسد المشاركة من خلال دور المجتمع المدني في حماية البيئة والمتمثل في:

 **أ - دور الجمعيات في التربية البيئية**: ونعني بالتربية البيئية محاولة تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان، وغيره من الأحياء على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والخلافات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة،[[25]](#endnote-25) ويتمثل دور الجمعيات في نشر التربية البيئية من خلال عرض مضمونها (تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم، تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، تنشئة السلوك المبني على الوقاية واتقاء الضرر البيئي، كيفية تحديد الجمهور المخاطب، الأماكن التي يمكن من خلالها الوصول إلى الجمهور والزمن المفضل للاتصال به...).

 **ب - الدور التحسيسي(التوعوي):**قد يكون أنجح أنواع العمل البيئي هو "التوعية بالقدوة"، حيث لا ينحصر دور الجمعيات في الصلاحيات والإمكانيات التي تتاح لها للمشاركة في حماية البيئة وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي وتعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية.[[26]](#endnote-26)

 ويتضح دور الجمعيات في التربية البيئية والدور التحسيسي في نشاط "جمعية حماية البيئة في الكويت" التي تقوم بدور كبير في ترسيخ "الثقافة البيئية" أو "التوعية البيئية" في المجتمع، من خلال حملة من النشاطات أبرزها إعداد برامجتلفزيونية خاصة عن البيئة، كما تحتفل سويا بيوم البيئة العالمي، وذلك باستخدام كافة وسائل العلام لتنبيه الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة، والتركيز على توعية المواطنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام، ومن نشاطاتها أيضا القيام بحملة إعلامية مكثفة في أسبوع من كل سنة تحت اسم "أسبوع البيئة"، تعتقد خلالها الندوات وتصدر النشرات وتشارك التلاميذ في حملات توعية خاصة (التربية البيئية)، كما أن الجمعية تشجع الناس على المشاركة في مسابقات للصور البيئية تتضمن كيفية تعامل الإنسان منع البيئة، إضافة إلى إصدار مجلة "البيئة" إلى جانب كتيبات تحت اسم "قضايا البيئة"، ونشرت حتى عام 2008، 15 قضية بيئية تعطي مختلف مجالات البيئة الطبيعية.

 **ج - مشاركة الجمعيات في بلورة القرارات البيئية:** وذلك من خلال:

 المشاركة في عقد المؤتمرات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة؛ مثل: **مؤتمر استوكهولم** (1972)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج مونتيفيديو للتطور والمراجعة الدورية للتعاون البيئي (1981)، **مؤتمر ريو دي جانيرو**(1992)، **مؤتمر جوهانسبورغ** (2002)، فضلا عن هذا **مؤتمر الدور التكملي للتنظيمات الغير الحكومية والدولية في التنمية المستدامة**الذي عقد في دول قطر من 04 إلى 6 مارس 2002، الذي نوه بأهمية دعم الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وحماية البيئة بشكل خاص، وتم التطرق إلى هذا الأمر من خلال ورشتا عمل: الأولى بعنوان: "بناء القدرات الآتية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وحماية البيئة بشكل خاص، وتم التطرق إلى هذا الأمر من خلال ورشتنا عمل: **الأولى** تحت عنوان "بناء القدرات الذاتية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية"، و**الثانية** كانت بعنوان: "احتياجات الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وكيفية التعامل مع المؤسسات الدولية للتسريع في دفع عجلة التنمية المستدامة للمجتمعات".[[27]](#endnote-27)

**ممارسة الضغوطات على الحكومات**: وتتجلى ممارسة الضغوطات على الحكومات من طرف تنظيمات المجتمع المدني في المثالين الآتين:

**الأولى:** أين أثارت فيها كارثة بيئة المواطنين، وقعت في قرية هولندية تدعى "**ليكركرك**" في عام 1979، عندما حصلت جماعة صغيرة منظمة من المواطنين على وثائق تظهر أن حكومتهم المحلية قد سمحت بطمر النفايات الكيميائية دون تصاريح سليمة،، توجهت الجماعة وهي مسلحة بالأدلة على أن 1650 برميلا من الأصباغ والنفايات الصناعية قد طمرت في منطقتهم، إلى الصحف المحلية، كان المحتجون غاضبون جدا من الأخبار التي ذكرت بأن المسؤولين في حكومتهم المحلية قد أصدروا إذنا بالتخلص من النفايات بأثر رجعي، ودون تعليق أو جلسات استماع عمومية، فقاموا بعرض قضيتهم مباشرة على الحكومة الوطنية، وعلى الرغم من أن الحكومة الوطنية كانت تفتقر إلى أي تفويض تشريعي واضح، فإنها قد ردت على شكواهم بإجراءات مثيرة للدهشة: فقد شحنت مياها للشرب معبأة في زجاجات، وأخلت السكان واشترت منازلهم بسعر الأسواق، وأمنت كل شيء حتى النقود ألازمة لرعاية الأطفال أثناء التحلية، وأمدت المواطنين بالمال اللازم لتوكيل محامين لمساعدتهم.[[28]](#endnote-28)

 **الثاني :** ويتمثل في عملية إزالة الغابات الاستوائية، إذ تبنى الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعية والموارد الطبيعية (IUCN) (الذي يعد منهجية تضم في عضويتها دولا ووكالات حكومية وأخرى غير حكومية) قضية الغابات الاستوائية للمرة الأولى عام 1972، في رد فعلها على قرار الحكومية البرازيلية الذي يقضي بالإسراع في عملية نشر المستعمرات والمشاريع التنموية في الأمازون، تضمنت الرسالة التي وجهت إلى الرئيس البرازيلي "**إيميلوغراستا زوميديسي**" والتي حملت توقعات كل من رئيس (IUCN) ويدعى "**هارولد ج. كوليدج"** إلى جانب رئيس الصندوق الدولي للحياة البرية (WWF) الأمير الهولندي "**برنالرد**" إشارة إلى "الحاجة إلى أخذ المشكلات البيئية التي تنطوي عليها عملية تنمية الأمازون بعين الاعتبار" وكما كان متوقعا أزعجت تلك الرسالة الحكومية البرازيلية، تنامي الاهتمام بتلك القضية بشكل متسارع وبتشجيع من المنظمات غير الحكومية، فقامت (IUCN) و(WWF) بتبني قضية غابات المطر الاستوائية، وفي عام 1977 تم لإضافة قطاع خاص بالبيئة والموارد الطبيعية إلى المنظمات الأمريكية والخارجية بفعل المساعدة، كما بدأت وكالة الإنماء الدولي ترعى المشاريع.

 وحتى تؤدي المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المدني للمشروع البيئي ثمارها وحسب اِعتماد وترسيخ مفهوم الأثر التراكمي للتلوث البيئي بكل أنواعه اِستثناءاً على مفهوم العدالة البيئية بين مختلف المواقع الحضرية على مستوى المدينة، أي لا يجب الاعتماد على قياس الأثر البيئي منفرداً، بل يجب النظر إلى الأثر التراكميللتلوث نتيجة زيادة حجم المخلفات الغاية والسائلة والصلبة لأي مشروع بيئي والمستمرة داخل عناصر المحيط الحيوي، وأثر ذلك على صفحة الإنسان والبيئة في المستقبل، ومن ناحية تأصيل مفهوم العدالة البيئية فقد ظهر من قبل المجتمع المدني المهتم بالبيئة أن مصافي ومعامل البترول وغيرها من المنشآت الصناعية ذات المخلفات البيئية الخطرة على صحة الإنسان قد انتشرت بالمناطق المحاذية لهذه المنشآت وتسببت بإصابات الربو والالتهاب الرئوي، حيث كان قياس الأثر البيئي يعتمد على مبدأ الأثر الفردي،[[29]](#endnote-29) للمشروع أي حجم التلوث الناتج عن المشروع البيئي منفرداً دون ملاحظة الأثر التراكمي للتلوث في البيئة المحيطة، ويرجع ذلك إلى نقص التشريع والتفعيل البيئي أمام معالجة هذه الحالة.

 هذا وتعد منظمات حماية البيئة من أولى القوى الفاعلة في المجتمع المدني التي مارست الاحتجاج على تجاوزات الصناعات الضارة بالبيئة، وكانت وراء الكشف عن بعض الصناعات في انتشار التلوث وتضمنت على العمل وفق محورين هما:

1 - الضغط على الحكومة من أجل إصدار التشريعات البيئية والسهر على تطبيقها وتفعيلها وفرض الضوابط القانونية الملزمة على الشركات والمصانع

2 - مخاطبة المصانع ذاتها وإجبارها على دفع التعويضات المناسبة للضحايا المتضررين.

كما يعمل المجتمع المدني على رصد الأنشطة الملوثة للبيئة وتسجيلها في تقاريرها بكل نزاهة وحيادية ، ما جعل الدولة تعوض رقابة على مختلف المصانع.[[30]](#endnote-30)

 في هذا الإطار يقوم المجتمع المدني بالملتقيات وأيام دراسية حول الأمراض المتنقلة، وهذا بمشاركة الأطباء لتوعية الأطفال، خاصة في مقر الجمعيات، كما يقام بتخصيص أيام توعية للأم الحامل وكيفية حماية طفلها، خاصة وأن هناك علاقة قوية بين الصحة والفقر فالفقر يدمر حياة الإنسان، وهو أكبر عدو للصحة والتنمية، لذلك كان لزاماً على المجتمع المدني أي يؤدي دوره المنوط به في مجال التوعية والتحسيس البيئي.[[31]](#endnote-31)

**- تحسيس أفراد المجتمع:**

 يؤدي المجتمع المدني دوراً كبيراً من خلال القيام بتحسيس جل أفراد المجتمع بضرورة مكافحة الفقر وحقهم في العيش واستغلال كل الموارد المتاحة.

**خـــــاتــــمــــــــة:**

 من خلال ماسبق نستنج أن علاقة تلوث البيئة الحضرية بصحة الإنسان هي علاقة جدلية بل وتتعدى إلى الجانب الايكولوجي الحيوي ومنه إلى الصحة العامة للساكنة وأن الإخلال بها يعني تعطيل بعض وظائف الحيوية للمدينة فتصيبها الباثولوجية الحضرية – المرض المديني- الذي يتجاوز فيزيولوجية الإنسانإلى المشكلات الاجتماعية الأكثر تعقيدا .وعلى هدا الأساس فالدراسة الراهنة قدمت تحليل وصفي لعلاقة تلوث البيئة الحضرية بصحة الإنسان في المدن الجزائرية وحولنا تحليل الواقع المعيشي لساكن المدينة في ظل هده الأوضاع بصفته الفاعل والمتسبب الرئيسي لها وحاولنا إضفاء الطابع السوسيولوجي لتلوث البيئة الحضرية محاولين بدالك ربط الصحة العامة بالبيئة الحضرية. وعلى هدا الأساس توصلت الدراسة إلي عدة نتائج هي:

* أن المشكلة البيئية في المدن الجزائرية تتحدد في انتشار القمامة المنزلية.
* عودة الإمراض الوبائية المعدية التي تم القضاء عليها سابقا والمتعلقة أساسا بانعدام النظافة وانتشار الأوساخ كالكوليرا والحمى التيفية
* انتشار السلوكيات الريفية في الوسط الحضري جراء الهجرة الداخلية.
* هشاشة البنية التحتية لمعظم المدن جراء سوء التخطيط مما جعلها عرضة للفيضانات الموسمية
* غياب دور المجتمع المدني في التوعية والتحسيس.
* تراجع دور الوقاية الصحيةفي مكافحة الأمراض المعدية

 إن الحفاظ على صحة الفرد والاستمرار في ذلك شرط ضروري من أجل عدم خلق ديون اجتماعية على الأجيال القادمة، وينبغي اِستغلال الموارد بأسلوب لا يختلف ديوانا بيئية عن طريق إساءة اِستغلال البيئة الحضرية على التحمل والإنتاج وبصورة عامة يشمل أدنى حد من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وعليه يوصي الباحثان بجملة من **التوصيات والاقتراحات** أهمها:

* ضرورة دعم الدور الذي يقوم به منظمة المجتمع المدني المختصة في مجال البيئة.
* محاربة الفقر وتغيير الأنماط الاستهلاكية، عبر حماية الإنسان وحماية المستوطنات البشرية السليمة.
* الحفاظ على الموارد وطريقة إدارتها، وتشمل حماية الغلاف الجوي للأرض، إدارة الأراضي، حماية الغابات، محاربة التصحر والجفاف، تطوير المناطق المحلية والمناطق الريفية، الحفاظ على التنوع البيولوجي، حماية المحيطات وإدارة المياه العذبة، إدارة النفايات الخطرة.
* ضرورة التحكم في الأنشطة الاقتصادية وما تسببه من تظاهر بيئي وسوء صحة الإنسان.
* النظافة العامة من خلال الحملات التطوعية الخاصة بالتنظيف.
* التوعية الصحية من خلال العمل على مكافحة ناقلات الأمراض المعدية.

1. الفيروز أيادي، القاموس المحيط، الجزء الأول، دار الفكر العربي، بيروت، 1978، ص174. [↑](#endnote-ref-1)
2. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، ص49 إلى 54. [↑](#endnote-ref-2)
3. رفل إبراهيم، البيئة الحضرية والعمران، منتدى جغرافية العمران-المتاح في الموقع

 المسترجع بتاريخ 12/05/2019 على س 20 . [www.arab](http://www.arab)geographert/.net/4b/threod arab 13435 [↑](#endnote-ref-3)
4. سيتربوان، جودي جاكسون، مستقبل المدن-مواجهة المحددات إيكولوجية والاقتصادية، ترجمة: أحمد جزار، مكتب الكتب الأردني، عمان، الأردن، 1991. [↑](#endnote-ref-4)
5. Public Health service ww.ewvo who-vtrelueved 17-7-f. [↑](#endnote-ref-5)
6. ثناء عطوي، المدن وسيكولوجيا الأمكنة، صحيفة الوحدوي الإلكترونية لمتاح في الموقف

Alwahderur.info/index.php ?option.com مسترجع بتاريخ 13/0/2013 على سا 13:30مساءاً. [↑](#endnote-ref-6)
7. إبراهيم محمد عباس، التنمية والعشوائيات الحضرية دار المعرفة ألجامعية الإسكندرية مصر، 2000، ص34. [↑](#endnote-ref-7)
8. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية،الاسكندري، مصر،1997، ص. 67. [↑](#endnote-ref-8)
9. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري الجزء الأول،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،مصر،2000. ص. 32 [↑](#endnote-ref-9)
10. محمد الجوهري ، اعلم الاجتماع الريفي الحضري، دار المعرفة الجامعية ،الازارطية،مصر،1997،ص 54. [↑](#endnote-ref-10)
11. صالح بن محمد الصغير،الأبحاث،الأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية، دراسة نظرية،جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص .11. [↑](#endnote-ref-11)
12. صالح بن محمد الصغير،الأبحاث،الأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية، المرجع السابق، ص. 12. [↑](#endnote-ref-12)
13. صالح بن محمد الصغير،الأبحاث،الأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية، المرجع السابق، ص. 15 [↑](#endnote-ref-13)
14. منظمة الصحة العالمية، ربع مجموع الأمراض تقريباً ناجم عن التعرض لعوامل بيئية،مركز وسائل الاعلام ، النشرات الاخبارية ،2006 ،المتاح في الموقع <https://www.who.int/mediacentre/news/releases/2006/pr32/ar/>، المسترجع بتاريخ15/05/2019 ، على الساعة 22.15 [↑](#endnote-ref-14)
15. راغدة حداد، عماد فرحات، اِستفحال الأمراض البيئية، المجلة البيئية العربية الأولى،المنتدى العربي للبيئة والتنمية المتاح في الموقع <http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1079&issue=&type=2&cat=> المسترجع بتاريخ 15/05/2019 ، على الساعة 22.15 [↑](#endnote-ref-15)
16. شراف براهيمي.البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري (2011- 2001)مجلة الباحث،العدد 12، 2013، ص95-104. [↑](#endnote-ref-16)
17. سكاي نيوز عربية، الكوليرا في الجزائر...مرض عابر أم خطر داهم؟ المتاح في الموقع:

<https://www.sky> new arabia.com/audle.east in77351 المسترجع بتاريخ05/04/2019 على الساعة 19020 [↑](#endnote-ref-17)
18. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول وضعية النفايات المنزلية والإستشفائية والمياه القذرة، مديرية البيئة لولاية قسنطينة، أفريل 2004، ص201. [↑](#endnote-ref-18)
19. رفعت باصريح، علاقة التلوث بالأمراض، مجلة شعاع العدد 117، يناير 2012، المتاح في الموقع <https://www.alukah.net/culture/0/73927/> المسترجع بتاريخ19/04/2019 على الساعة21.50 [↑](#endnote-ref-19)
20. وناس يحي.دليل المنتخب المحلي لحماية ألبيئة ، دار ألمغرب وهران ،الجزائر، 2003،ص 73. [↑](#endnote-ref-20)
21. على سعدان.حماية البيئة في القانون ألجزائري دار ألخلدونية الجزائر،2008،ص 259. [↑](#endnote-ref-21)
22. محمد مرعي مرعي، دور الدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمجليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة، البحرين، 2009، ص78. [↑](#endnote-ref-22)
23. أحمد حسين الثقافي، فارغة حسين محمد، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، عالم الكتب، القاهرة، 1999، ص329. [↑](#endnote-ref-23)
24. كي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص31. [↑](#endnote-ref-24)
25. سمير عبد الوهاب، المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع دراسة لبرنامج الشروق-في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، المحرر، جمعة (القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة)، 2001، ص270. [↑](#endnote-ref-25)
26. محمد خليل الرفاعي، أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي، مجلة المستقبل العربي، 215، 1997، ص75. [↑](#endnote-ref-26)
27. موسى لحرش، المجتمع المدني كفاعل أساس في دعم التنمية الملائمة بيئيا، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية 02، 2008، ص135. [↑](#endnote-ref-27)
28. ترجمة مراجعة، السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان الأهلية للنشر والتوزيع 1989، ص467. [↑](#endnote-ref-28)
29. محمد عاطف كشك، العدالة البيئية في مصر، دار مصر المحروسة، القاهرة 2002، ص31. [↑](#endnote-ref-29)
30. حمدي هاشم، البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع البيئي، دار حامد للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص154. [↑](#endnote-ref-30)
31. خالد حنفي علي، المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، 2008، العدد74، ص117.

**المراجع:**

- راتب مسعود، الإنسان والبيئة –دراسة في التربية البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

2- حسين أحمد عبد الحميد رشوان البيئة والمجتمع-دراسة في علم الاجتماع والبيئة، الإسكندرية مصر، 2006.

3- إبراهيم سليمان العيسى، تلوث البيئة أهم قضايا العصر-المشكلة والحل، دار الكتاب الحديث، الأزهر، مصر، 2002.

4- محمد السيد عامر، المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي، الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.

5- جبران مسعود الرائد، معجم لغوي-حرف التاء، المرجع السابق، ص239، ينظر كذلك الفيروز أيادي القاموس المحيط، الجزء الأول، دار الفكر العربي، بيروت، 1978.

6- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة.

 -7رفل إبراهيم، البيئة الحضرية والعمران، منتدى جغرافية العمران-المناخ في الموقع

[www.arab](http://www.arab)geographert/.net/4b/threod arab 13435

8- سيتربوان، جودي جاكسون، مستقبل المدن-مواجهة المحددات إيكولوجية والاقتصادية، ترجمة: أحمد جزار، مكتب الكتب الأردني، عمان، الأردن، 1991.

9- آمنة كاظم مراد المنصوي، التربة الصحية (تعريف الصحة والصحة العامة ومجالاتها)، م1، شبكة جامعة بابل، نظام التعليم الإلكتروني المتاحة في الموقع:www.uobabylon,iq/uob coceges/ecture المسترجع بتاريخ: 04/08/20118.

10- Public Health service ww.ewvo who-vtrelueved 17-7-f.

11- ثناء عطوي، المدن وسيكولوجيا الأمكنة، صحيفة الوحدوي الإلكترونية لمتاح في الموقف

Alwahderur.info/index.php ?option.com مسترجع بتاريخ 13/0/2013 على سا 13:30مساءاً.

12- إبراهيم محمد عباس، التنمية والعشوائيات الحفرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 .

 - صالح بن محمد الصغير،**الأبحاث،الأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية**، دراسة نظرية، ،جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية..

13- منظمة الصحة العالمية، ربع مجموع الأمراض تقريباً ناجم عن التعرض لعوامل بيئية.

14- راغدة حداد، عماد فرحات، اِستفحال الأمراض البيئية، المجلة البيئية العربية الأولى. المنتدى العربي للبيئة والتنمية المتاح في الموقع <http://afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=1079&issue=&type=2&cat=> المسترجع بتاريخ 15/05/2019 ،

15- شراف براهيمي.البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري 2011- 2001)مجلة الباحث،العدد 12، 2013.

16- سكاي نيوز عربية، الكوليرا في الجزائر...مرض عابر أم خطر داهم؟ المتاح في الموقع:

<https://www.sky> new arabia.com/audle.east in77351

17- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول وضعية النفايات المنزلية والإستشفائية والمياه القذرة، مديرية البيئة لولاية قسنطينة، أفريل 2004.

18- رفعت باصريح، علاقة التلوث بالأأمراض، مجلة شعاع، العدد 117، يناير 2012.

19- محمد مرعي مرعي، دور الدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمجليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة، البحرين، 2009.

20- أحمد حسين الثقافي، فارغة حسين محمد، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، عالم الكتب، القاهرة، 1999.

21- كي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

22- سمير عبد الوهاب، المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع دراسة لبرنامج الشروق-في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، المحرر: سلوى شعرواي جمعة (القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة)، 2001.

23- محمد خليل الرفاعي، أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي، مجلة المستقبل العربي، 215، 1997.

24- موسى لحرش، المجتمع المدني كفاعل أساس في دعم التنمية الملائمة بيئيا، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية 02، 2008.

25- ترجمة مراجعة، السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان (بدون بلد نشر: الأهلية للنشر والتوزيع 1989).

26- محمد عاطف كشك، العدالة البيئية في مصر، دار مصر المحروسة، القاهرة 2002.

27- حمدي هاشم، البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع البيئي، دار حامد للنشر والتوزيع، مصر، 2001.

28- خالد حنفي علي، المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، 2008، العدد74 .

29- وناس يحي.دليل المنتخب المحلي لحماية ألبيئة دار ألمغرب وهران ،2003،.

30- على سعدان.حماية البيئة في القانون ألجزائري دار ألخلدونية الجزائر ، 2008، [↑](#endnote-ref-31)